

الحلّة والحياة البرلمانيّة

حتّى عام ١٩٥٨

*Hilla and Parliamentary Life  
Until 1958*

أ.د. يحيى كاظم العموريّ

جامعة بابل /كلية التربية للعلوم الإنسانيّة

*Prof. Dr. Yehya Kazem Al Mamouri  
University of Babylon/College of Education  
For Human Sciences*



## ملخص البحث

درس هذا البحث مشاركة أهالي مدينة الحلة في الانتخابات التشريعية لمجلس النواب العراقي، والتي أقرت بعد الاحتلال البريطاني للعراق، وتأسيس النظام الملكي، ومن ثم تشكيل المؤسسات البرلمانية، إذ شارك الحليون بانتخابات المجلس التأسيسي بعد مقاطعة له، وانتخب عن الحلة ستة أعضاء في هذا المجلس، كان لشيخ العشائر ثقل فيهِ.

ومن ثم افتتح الملك فيصل أول دورة لمجلس النواب، وتكونت من ٨٨ عضواً، خمسة منهم مثلوا الحلة، استمرت مشاركة الحليين في انتخابات مجلس النواب في كل دوراته البالغة (١٦) دورة حتى نهاية العهد الملكي.

ومن أجل إلقاء الضوء على مشاركة الحليين في الحياة البرلمانية، وتعرف أسماء من مثلهم في المجلس التأسيسي ومجلس النواب، وقع اختيارنا على هذا الموضوع.

## Abstract

This research discussed the participation of the people of Hilla in the legislative elections of the Iraqi Council of Representatives, which took place after the British occupation of Iraq and the founding of the monarchy and then the formation of parliamentary institutions, where the people of Hilla participated in the elections of the Constituent Assembly after a boycott and six members from Hilla were elected of this Council, whereas the tribal elders have a significant impact on it.

Then, King Faisal opened the first session of the parliamentary institutions, which included 88 members, five of them represented Hilla, and then Hillis continued to participate in the elections in the parliamentary institutions in all its sessions (16) until the end of the monarch.

We have chosen this topic to shed the light on the participation of Hillis members in parliamentary life and to identify the names of those who participated in the Constituent Assembly and the House of Representatives.

## المقدمة

لم يعرف العراق الحياة البرلمانية بمفهومها الحديث إلا في نهايات الحكم العثماني، ولم تكن مشاركات أهل الحلة في هذه الانتخابات فاعلة، لا من حيث المشاركة ولا من ناحية فوز أي من الحليين في (مجلس المبعوثان العثماني)، وبعد الاحتلال البريطاني وتأسيس النظام الملكي، ومن ثم تشكيل المؤسسات البرلمانية، شارك الحليون بانتخابات المجلس التأسيسي، بعد مقاطعة له، وانتخب عن الحلة ستة أعضاء في هذا المجلس، وكان لشيوخ العشائر ثقل فيه.

ومن ثم افتتح الملك فيصل أول دورة لمجلس النواب وتكونت من ٨٨ عضواً، خمسة منهم مثلوا الحلة، واستمرت مشاركة الحليين في انتخابات مجلس النواب في كل دوراته البالغة (١٦) دورة حتى نهاية العهد الملكي.

ومن أجل إلقاء الضوء على مشاركة الحليين في الحياة البرلمانية، وتعرف أسماء من مثلهم في المجلس التأسيسي ومجلس النواب، وقع اختيارنا على هذا الموضوع.

وقسم البحث على محورين، تناولنا في المحور الأول جذور الحياة البرلمانية في العراق وفي مدينة الحلة. أما المحور الآخر فتناولنا فيه الشخصيات التي مثلت لواء الحلة في مجلس النواب منذ الدورة الأولى التي عقدت سنة ١٩٢٥، وحتى الدورة السادسة عشرة التي انتهت بعد ١٤ تموز ١٩٥٨، حين أعلنت الجمهورية العراقية وأزيح النظام الملكي.

اعتمد البحث على المصادر الأساسية لإنجازه، يقع في مقدمتها محاضر مجلس النواب، وكذلك الدراسات الأكاديمية التي تناولت الحياة البرلمانية في العراق، ومصادر أخرى.

## المحور الأول

### جذور الحياة البرلمانية في العراق ومدينة الرحلة

من المعروف أن العراق خضع - كغيره من أجزاء الوطن العربي - إلى سيطرة العثمانيين منذ دخولهم بغداد سنة ١٥٣٤، واستمرت هذه السيطرة ما يقرب من أربعة قرون، فصار من الطبيعي أن يتأثر سلباً وإيجاباً بكل ما يستجد في تلك الدولة.

وبعد تسلّم السلطان عبد الحميد الثاني<sup>(١)</sup> مقاليد الأمور في الدولة العثمانية، صرح بأن حكمه يجب أن يقوم على أسس ديمقراطية، لذا دعا إلى تشكيل مجلس الأمة الذي يتكوّن من مجلسين، الأول وهو مجلس الأعيان الذي يختار أعضائه السلطان، وتستمر طيلة حياتهم، أمّا الثاني فيُسمّى مجلس المبعوثان (النواب)، ويتخب أبناء الشعب أعضائه بطريقة الاقتراع السري، ويمثّل كل واحد من هؤلاء الأعضاء ٥٠ ألف شخص، على أن يكون نائباً عن كل العثمانيين، ولا يمثل منظمة انتخابية معيّنة.

وحينما دعا السلطان عبد الحميد الثاني إلى تشكيل مجلس المبعوثان وفقاً للدستور العثماني الذي كان قد صدر في ٢٣ كانون الأول ١٨٧٦، تأثر العراقيون بذلك الإجراء، وقرّروا المشاركة في هذه الانتخابات، وبعد إجراء الانتخابات، مثّل العراق في المجلس ستة من العراقيين، وهم كل من: رفعت بك، وعبد الرزاق الشيخ قادر، ومناحيم دانيال من بغداد، وعبد الرحمن أفندي الزهير، ومحمّد أفندي العمر من البصرة، وعبد الرحمن وصفي بك آل شريف بك الموصل، ولم يفز أي من الحليين في هذه الانتخابات، وعلى

الرغم من أن العراقيين قد رحّبوا بفكرة الحياة البرلمانية واستقبلوها بحماس كبير، فإنّ أغلبهم لم يكن على اطلاع بما كان يحدث في أروقة المجلس في الأستانة، إلا أنّ هذه التجربة لم تستمر طويلاً، فبعد اندلاع الحرب بين الدولة العثمانية وروسيا القيصرية سنة ١٨٨٧، وجد السلطان الفرصة سانحة للتخلّص من مجلس المبعوثان، فأصدر قراراً بحلّه في ١٤ شباط ١٨٨٩.

وبعد تخلّص عبد الحميد من هذا المجلس، عاد ليمارس دوره الاستبداديّ على الشعوب التي كانت ترزخ تحت سيطرته، الأمر الذي دعا تلك الشعوب - بما فيهم الأتراك - إلى العمل للتخلّص من هذه السياسة المستبدّة، لاسيما بعدما ذاقوا طعم الحياة البرلمانية وإيجابياتها، وتسمّوا رائحة الحرية، فعملوا على مناهضة تلك السياسة بطرق مختلفة، وعلى رأس هذه الطرق تشكيل جمعيات علنية وسريّة، وقد تمخّضت هذه المحاولات عن انقلاب عام ١٩٠٨ الذي قادته جمعية الاتحاد والترقي التي أجبرت السلطان عبد الحميد على إعادة العمل بالدستور وإجراء انتخابات جديدة، وحددت شهري تشرين الثاني وكانون الأوّل من عام ١٩٠٨ موعداً لإجرائها، بعد توقّف استمرّ ما يقرب من ١٩ عاماً، فتمخّض عن تلك الانتخابات مجلس مبعوثان جديد، فعمت الأفرح كلّ المدن العثمانية، ومنها المدن العربية، ابتهاجاً بإطلاق الحريات وإفساح المجال للمطالبة بالحقوق والتعبير عن الرأي، ولاسيما أنّ الاتحاديين رفعوا شعارهم (حرية، إخاء، مساواة)، فاعتقد العرب أنّ عهداً جديداً قد بدأ، وأنّ أبواب المستقبل قد تفتّحت أمامهم، وأنهم سينالون حقوقهم القومية، وإظهار شخصيتهم التي غيّت طيلة الحكم العثمانيّ الذي استمرّ أكثر من أربعمئة سنة<sup>(٢)</sup>.

وكانت مدينة الحلة من المدن التي أُقيمت فيها الاحتفالات وعمّت فيها الأفرح، وأخذ وجهاؤها يهنئ بعضهم بعضاً مستبشرين فرحين، فعُقدت الاجتماعات التي



حضرها وجهاء المدينة وساداتها، فضلاً عن شيوخ العشائر المحيطة بالمدينة وعدد كبير من الموظفين مدنيّين وعسكريّين، وقد أُلقيت في تلك الاجتماعات الخطب الرئانة التي تمحورت حول تمجيد الدستور وعودة الحياة البرمانيّة، وشدّدت على دعوة الحكومة العثمانيّة إلى إعطاء العرب حقوقهم، وجعل اللغة العربيّة لغة رسميّة في المناطق العربيّة، واحترام عادات العرب وتقاليدهم، وممارسة شعائرهم الدينيّة بحريّة تامّة من دون تدخّل السلطات العثمانيّة، ودعوا الشعب إلى محاربة الفساد والتخلف، ووضع حدّ للظلم والجور والقهر والجمع القسريّ للضرائب من الطبقات الكادحة والمعدمة التي عانت منها لقرون خلت، كما ألقى عدد من الشعراء الحليّين قصائد حماسيّة بالمناسبة، عبّروا فيها عن فرحهم الغامر بإعادة العمل بالدستور، ومن هؤلاء الشعراء الشاعر عليّ حسين العذاربيّ الذي وصف الدستور بالضوء الذي فرّق دياجير الظلام، وإنهاء الاستعباد والفساد والتخلف، حينما أنشد:

بشرى البلاد وعن البلاد بعصره

قطع الفساد فلا يعاد فيشغب

أو ما ترى الدستور نفذ حكمه

وبه يمزق ليل ظلمٍ غيهب

إلّا أنّ السلطان عبد الحميد حاول مجدّداً الالتفاف على الدستور مدّعياً أنّ بعض موادّه مخالفة للشريعة الإسلاميّة، وتتناقض مع مشروع الجامعة الإسلاميّة التي دعا إليها، وما زاد الطين بلّة أنّه هاجم مجلس المبعوثان العثمانيّ الجديد، وادّعى أنّه يعرقل أمور البلاد، وطالب بإلغائه؛ لأنه يحدّد صلاحيّاته، لاسيّما أنّه عرّف بالانفراد بالسلطة التي قبض عليها بيدٍ من حديد وبشكلٍ مُطلق طيلة حكمه.

إنّ هذا الأتجاه الجديد التي أتبعه السلطان، والذي أيّده عدد من القادة، والذي



يهدف إلى توقُّف العمل بالدستور وإجهاض الحياة البرلمانية مجدِّدًا، أطلق عليه البعض بـ(الدستور المضاد)، وهذا ما أدَّى إلى احتجاجات عارمة وغضبٍ واستهجانٍ في معظم الولايات العثمانية.

أمَّا في مدينة الحِلَّة، فقد تعالت أصوات الاستنكار فيها، وهدَّدت وجهاءها بالثورة، بل ظهرت نداءات صريحة طالبت عبد الحميد بالتنحِّي عن السلطة من أجل مصلحة البلاد والعباد، وهذا الأمر ما كان لأحد أن يتجرَّأ عليه ويتفوَّه به سابقًا إلى درجة أنَّ السيِّد محمَّد عليَّ القزوينيَّ وجَّه برقيةً شديدة اللهجة إلى السلطان عبد الحميد ختمها بالبيت الشعريِّ الآتي:

غادرت رب قصر يرعد صاغرا

لأمرك قد فاجأته مرقبا

وأمر طبعي أن السيِّد القزويني كان واثقًا من نفسه ومن التفاف جماهير الحِلَّة حوله وتماسكهم فيما بينهم، فضلًا عن أنَّه كان يدرك أنَّه مستند إلى قاعدة شعبية عريضة لها وعي سياسي وأهداف وطنية وقومية تشدُّ من أزره، وتقف إلى جانبه إذا ما أصدر السلطان أوامره للنيل منهم.

نتيجة لهذه المواقف سارعت جمعية الأتحاد والترقي إلى الإطاحة بالسلطان عبد الحميد وإزاحته من الحكم بعد أن أجبرته على التنازل عن العرش إلى أخيه محمَّد رشاد الذي أصبح سلطانًا في ٢٧ نيسان ١٩٠٩، وبذلك أُسدل الستار على حكمٍ انفراديٍّ قاد البلاد العثمانية لأكثر من ثلاثين عامًا.

وقد أشاد بموقف السيِّد محمَّد عليَّ القزوينيَّ الشاعر الحليُّ عبد المطلب، وهو من أعلام آل سيِّد سلمان، بعدما أزيح عبد الحميد، إذ قال مادحًا القزوينيَّ:

ولكم قمت مقاماً دونه  
 ناهض العزمة عن عجز فَعَدُ  
 عزمه سدَّ مسدَّ الجيش قد  
 ضربت دون سيل الجور سدَّ  
 مذ بها أبرقت الجبار في  
 مرعد هدَّ قواه ما ارتعد  
 منزلاً من قصره صاعقة  
 أصبحت أركانها منها تُهدَّ  
 أنزلته صاغراً من دسته  
 بعد ما ألبسها منه كَتَدُ

وفور عزل السلطان عبد الحميد وتنصيب السلطان محمد رشاد، أبرق المركز الرئيس لجمعية الاتحاد والترقي في سالونيك برفيعة إلى جميع فروعه في أنحاء الإمبراطورية العثمانية يخبرهم فيه بالتطورات التي حصلت، وقد تسلّم فرع جمعية الاتحاد والترقي في الرحلة تلك البرقية بعد منتصف ليلة ٢٧ نيسان ١٩٠٩، ومنذ الصباح الباكر أعدّ أعضاء جمعية الاتحاد والترقي في الرحلة احتفالات كبيرة في سراي الحكومة حضرته أعداد غفيرة من الحليين، فضلاً عن شخصيات حكومية مدنية وعسكرية، وقد تلا في بداية الاحتفالات أحد أعضاء جمعية الاتحاد والترقي فرع الرحلة نصّ البرقية التي وردتهم من الفرع الرئيس، وأهم ما ورد فيها: «ونبشركم أيها الإخوة بخلع عبد الحميد وإجلاس حضرة السلطان محمد رشاد على التخت العثماني»، ثم تقدّم السيّد محمد القزويني وألقى خطاباً حماسياً افتتحه بقوله تعالى ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكِ الْمُلْكِ نُورِي الْمُلْكِ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّن تَشَاءُ﴾<sup>(٣)</sup>، ثم تحدّث عمّا عاناه أبناء الشعب من ظلم وتعدّ طيلة العهود

المنصرمة، وبشّرهم بقدوم عهد جديد ستُفتح فيه آفاق الحرية والاستقلال والانعقاد من العبودية.

وقد أشاد شعراء الحلة الفيحاء برجال الانقلاب؛ لأنهم اعتقدوا أنهم أنهم أُنهوا حكم الدكتاتورية والاستبداد، ومنهم الشاعر عبد المطلب الحلي، وهو من أبرز دعاة اللامركزية الإدارية في العراق، ومن المطالبين بالدستور والحكم الديمقراطي البرلماني، وقد ساند الأصوات التي طالبت بحكم لا مركزي في العراق، أمثال دعوة السيد طالب النقيب في البصرة، ودعوة الشيخ مبدر آل فرعون شيخ آل فتلة، وهو من أبرز زعماء منطقة الفرات الأوسط، ودعا الشاعر عبد المطلب الحلي السلطان محمد رشاد إلى إقامة العدل بين الرعية، والحكم وفق الدستور، كما دعا الرجال الذين قاموا بالانقلاب إلى المساواة بين القوميات في ظل الإمبراطورية العثمانية، واحترام الهوية الوطنية لكل قومية حينما قال:

هبت رجال من سيلانك أيقضت

إلى العدل عين الحزم والحزم نائم

ودعوا للتساوي دعوةً وطنيةً

أجاب لها منهم جهولٌ وعالمٌ

ولم يبقَ من تلك العروش وإن علت

بناءً سوى الآثار فهي علائم

ترجّل عنها صاحب التاج واغتندى

ترنُّ بها تلك القصور الحائم

وقامَ بها والي الرشاد (محمد)

دليلاً لطرق العدل إن جارَ ظالم

إلا أنّ التفاؤل الذي انتاب عقول العرب بشكلٍ عام، والعراقيين بشكلٍ خاص سرعان ما تبدّد بعدما كشف زعماء جمعية الأتّحاد والترقيّ عن وجوههم الكالحة، وظهر زيف ادّعاءاتهم بالحرية والإخاء والمساواة، وطبّقوا سياسة أشدّ وطأة من سياسة عبد الحميد، وكان همّهم الأوّل الهيمنة على المناصب والحصول على الامتيازات، وما زاد العرب مرارة اتّباع أعضاء الجمعية سياسة الطورانيّة حينما رفعوا شعارهم سيّء الصيت (نحن أتراك قبل أن نكون مسلمين)، أو السياسة التي أُطلق عليها فيما بعد سياسة التتريك، فأخذ وجهاء الحِلّة ومثقفوها يقاومون هذه السياسة، وجعلتهم يتشدّدون أكثر من أيّ وقتٍ مضى للحفاظ على اللغة العربيّة وعلى العادات والتقاليد العربيّة الأصيلة، وبقيت مدينة الحِلّة واحدة من الحواضر المهمّة التي حافظت على اللغة العربيّة وآدابها، لاسيما بعد أن خاب رجاؤهم في جمعية الأتّحاد والترقيّ، وتوضّح لهم أنّ هذه الجمعية لم تكن بأفضل من سياسة السلطان عبد الحميد في استبدالها، ما أدّى إلى معارضة الأتّحاديين حتّى داخل مجلس المبعوثان عندما ارتفعت الأصوات المطالبة بحياة برلمانيّة حقيقيّة، وبالحرية والاستقلال؛ لذا قرّر أعضاء جمعية الأتّحاد والترقيّ حلّ مجلس المبعوثان في ٨ كانون الثاني ١٩١٢، ثمّ دعوا إلى انتخابات جديدة<sup>(٤)</sup>. وفي هذه الانتخابات مارس الأتّحاديون كلّ الأساليب المتتوية والقدرة بما فيها التزوير واستعمال القوّة، ضمنوا من خلالها أكثرية ساحقة في المجلس الجديد، وعلى الرغم من سيطرة جمعية الأتّحاد والترقيّ على أغلبية مقاعد البرلمان، إلّا أنّها سرعان ما أجبرت السلطان محمّد رشاد<sup>(٥)</sup> على إصدار مرسوم بحلّ هذا المجلس في ١٧ آب ١٩١٢، وفي أواخر عام ١٩١٣ وبداية عام ١٩١٤ أُجريت انتخابات جديدة فاز فيها مرشّحو جمعية الأتّحاد والترقيّ بالطرق والأساليب نفسها التي اتّبعوها في المرّة السابقة، لكن السلطان محمّد رشاد تذرّع بقيام الحرب العالميّة الأولى فألغى المجلس في آب ١٩١٤، ونتيجةً لهذه

السياسة جاهر شعراء الحِلَّة وأدباؤها بالعداء ضدَّ سياسة الاتِّحاديين، وهذا ما صرَّح به شاعر الحِلَّة حسن خصباك حينما أعلن بأنَّ أبناء العروبة لن يناموا على ضيِّم وإن صبروا طويلاً، وأفصح عن رفضه المطلق لسياسة الاتِّحاديين؛ لإلغائهم النظام البرلماني وإعادة تكميم الأفواه، وتوعَّد بأنَّ ثورة العرب قادمة، وأنَّ العرب سيقرِّرون مصيرهم بأنفسهم ويُبْقون دولتهم التي سوف يرفرف عليها علم العروبة خفَّاقاً على سارية المجد العربيِّ التليد، حينما أجمل أفكاره تلك في قصديته المعنونة (علم العروبة) التي جاء فيها:

أُيِّها الشامخ المهاب علاء

قارع الشهب واصرع الأجراما

كيف يخشى إلى العلا حاشى تخشى

نكدا والسيوف قامت دعاما

ألقت نفسك النفوس فأمست

تحبَّ الموت في حماك سلاما

سعدت امة حمتك ظباها

أبت عن كيانها أن تناما

عاهدت بيضك تحوطك حتَّى

تدرأ الضيِّم أو تذوق الحماما

لم يمضِ كثير من الوقت حتَّى أُعلنت الحرب العالميَّة الأولى، ثمَّ أعلن العرب ثورتهم الكبرى بقيادة الشريف حسين؛ لتكوين دولة عربيَّة واحدة، ولكن أحابيل السياسة الأوربيَّة هذه المرَّة لم تساعد العرب على تكوين دولتهم، فقسَّمت الوطن العربي وفق اتِّفائيَّة سايكس بيكو.

وبعد انضمام الدولة العثمانية إلى جانب ألمانيا في (٥ تشرين الثاني ١٩١٤) سارعت بريطانيا إلى إعلان الحرب على الدولة العثمانية، وأنزلت قواتها في الفاو في ٦ تشرين الثاني، ثم تقدمت قواتها باتجاه الشمال حتى احتلت بغداد في (١١ آذار ١٩١٧)، وأعلن الجنرال مود في بيانه الشهير إلى أهالي بغداد بأنهم (جاؤوا محررين لا فاتحين)، وبعد أن أتم الإنكليز احتلالهم للعراق نهاية العام ١٩١٨، ومن أجل أن تظهر بريطانيا صورتها أمام الرأي العام العراقي بأنّها راعية للديمقراطية حولت مندوبها السامي في العراق في (٣٠ تشرين الثاني ١٩١٨) بإجراء استفتاء عام لبيان رأي الشعب العراقي بالنقاط الآتية:

• هل يرغبون في إقامة دولة تمتد من الحدود الشمالية لولاية الموصل إلى الخليج تحت وصاية بريطانية؟

• هل يرغبون في تنصيب أمير عربي على رأس هذه الدولة؟

• إذا وافقوا، من هو الأمير الذي يفضلونه؟

من الجدير بالذكر أن بريطانيا حاولت استغلال عملية الاستفتاء لصالحها، وتعيين برسي كوكس حاكمًا على العراق.

وأشارت المس بيل إلى أن المجتهدين في كربلاء والكاظمية حرّموا على المسلمين أن يصوّتوا لغير حكومة إسلامية يرأسها مسلم عربي، ولا بد من الإشارة إلى أن عددًا من المشايخ والوجهاء استفسروا من الشيخ محمد تقي الشيرازي<sup>(٦)</sup> عن رأيه في الانتخابات «هل يجوز للمسلم أن ينتخب ويختار غير المسلم للإمارة علينا أم يجب اختيار المسلم»، فكانت فتواه الشهيرة «ليس لأحد من المسلمين أن ينتخب ويختار غير المسلم للإمارة والسلطة على المسلمين»، فكانت هذه الفتوى أخطر من فتاوى الجهاد التي أعلنها رجال الدين بوجه الاحتلال البريطاني، ولا نبالغ إذا قلنا إنّها كانت الرصاصة الأولى لثورة

العشرين التي أفضلت كل مخططات بريطانيا بعدما تأثرت بها مدن العراق وطوائفه المختلفة.

وفي المدّة الواقعة بين (٢١ كانون أوّل ١٩١٨)، و(٢٢ كانون ثاني ١٩١٩) جرى الاستفتاء، فكانت النتائج قد أشارت إلى أنّ مدن بغداد والكاظمية والنجف وكر بلاء رغبت في الاستقلال على أن يكون الحكم مقيّداً بمجلس منتخّب من العراقيين بعدها انتُخب مندوبون يمثلون طوائف الشعب العراقيّ كافة الذين جمعوا مطالبهم التي رفعوها إلى سلطات الاحتلال في ١٢ كانون الثاني ١٩١٩ عن قيام حكومة عربيّة يرأسها ملك عربيّ من أنجال الشريف حسين بن عليّ على أن تكون مقيّدة بمجلس تشريعيّ.

لكن الأحداث أكّدت على زيف وعود الحلفاء، لاسيما بعد إعلان الانتداب بعد مؤتمر سان ريمو الذي عقد في نيسان ١٩٢٠، فسارعت الحركة الوطنيّة إلى عقد الاجتماعات والقيام بالتظاهرات، وحدثت الاجتماعات وكلّها تتمحور حول استقلال العراق<sup>(٧)</sup>.

وكانت مدينة الحِلّة قد تأثّرت بفتوى الشيرازيّ وتوجهاته لمقاطعة الانتخابات والمطالبة بالاستقلال، ففي حزيران ١٩٢٠ وصلت رسالة من الشيرازيّ إلى أهالي الحِلّة، تدعوهم للمطالبة بحقوقهم الشرعيّة بالطرق السلميّة، فقام عدد من شباب الحِلّة بتوجيه من بعض الوجاهة بتعليق الإعلانات في سوق الحِلّة الكبير دعوا الناس فيها إلى الوقوف بوجه السلطة المحليّة البريطانيّة والقيام بحملة ضدّ الذين يتصلون بالبريطانيّين، وفي ثاني أيّام عيد الفطر المصادف ١٩ حزيران ١٩٢٠ خرج المناادي في شوارع الحِلّة وهو ينادي «في هذه الليلة اجتمع عمومي في الجامع الكبير لسماع مكتوب



آية الله الشيرازي.. الحاضر يبلغ الغائب». وعقد الاجتماع في الموعد المحدد، وارتقى الشيخ (محمد الشهيّب)، وتلا رسالة الشيرازي، ثم ألقى عدد من وجهاء الجلّة كلماتهم، ومنهم الشيخ عبد الحسين رؤوف الأمين (زعيم حزب الاستقلال في الجلّة)، والشيخ عبد السلام الحافظ (خطيب أهل السنة)، وكانت هذه الكلمات تتمحور حول استقلال العراق وانتخاب أحد أنجال الشريف حسين ملكاً عليه. وفي اليوم الثاني تجمّع أهالي الجلّة بأعداد كبيرة؛ لانتخاب مندوبيهم، وتوضيح آراء الحليّين بمستقبل بلادهم، وعندما سمع حاكم الجلّة السياسيّ (بولي) بذلك أرسل ممثله (خيري الهنداوي) إلى مكان الاجتماع لتشيتت الناس ومنعهم من التجمّع، إلّا أن الهنداوي تحرّكت عنده الروح الوطنية وأبى إلّا أن ينقلب على سيّده، ووقف إلى جانب الحليّين وألقى خطبة حماسية تخلّلتها أبيات من الشعر أثارت مشاعر المجتمعين وزادت من حماسهم، بل إنّه دعا إلى استعمال القوّة ضد المحتلين حتى تحقيق الاستقلال<sup>(٨)</sup>، ودعا إلى وحدة الصفّ بكلّ طوائفهم وقومياتهم. ونتيجة لتطوّر الأحداث قامت السلطات البريطانية باعتقال الهنداوي ورؤوف الأمين وعبد السلام الحافظ وآخرين وفتهم إلى جزيرة هنجام. وادّعت المس بيل أن هذا النفي أدّى إلى زوال التوتّر في منطقة الجلّة<sup>(٩)</sup>، لكن الحقيقة أنّ بيل قد جانبت الصواب في كلامها هذا؛ لأنّ الأحداث المتسارعة قد أثبتت العكس، فقد كانت الاعتقالات ونفي الوطنيّين أحد الأسباب الرئيسة لتفجير الثورة في ٣٠ حزيران ١٩٢٠، والتي كانت من نتائجها تغيير سياسة بريطانيا في العراق وتأليف حكومة وطنية مؤقّته في ٢٥ تشرين أوّل ١٩٢٠ برئاسة عبد الرحمن النقيب.

وفي مؤتمر القاهرة الذي عُقد في المدة من ١٢-٣٠ آذار ١٩٢١ رشّح فيصل بن الحسين ليكون ملكاً على العراق، وتمّ تنويجه في ٢٣ آب ١٩٢١، وقد أعلن الملك في خطابه الذي ألقاه في حفل التتويج أنّ من أولويّات أعماله هي المباشرة بانتخابات مجلس

تأسيسي يضع دستوراً للبلاد وقانوناً لمجلس نيابي منتخب، ولم يمر وقت طويل حتى قدّم المندوب السامي مسوِّدة أوّل معاهدة لتنظيم العلاقات بين البلدين والتي سمّيت بالمعاهدة العراقية-البريطانية لعام ١٩٢٢، والتي رفضتها الحركة الوطنية وعدّها الوجه الآخر للانتداب، إلّا أنّ مجلس الوزراء صادق على هذه المعاهدة في (١ تشرين أوّل ١٩٢٢) بضغط من المندوب السامي على أن تتمّ المصادقة عليها من مجلس تأسيسي منتخب.

وفي (٢١ تشرين أوّل ١٩٢٢) صدرت إرادة ملكيّة لإجراء انتخابات المجلس التأسيسي، وهو أوّل المؤسّسات البرلمانيّة الواجب تشكيلها في العهد الملكي، غير أنّ الانتخابات سرعان ما تلكّأت إثر إصدار رجال الدين فتوى بتحريم الانتخابات، وكان على رأس المعارضين الشيخ مهدي الخالصي وحسين النائيني وأبو الحسن الأصفهاني، وقد صدرت هذه الفتوى في كربلاء والنجف والكاظميّة، وعجزت وزارة النقيب عن إنجاز هذه المهمّة، الأمر الذي اضطرّ رئيسها إلى الاستقالة في (١٦ تشرين ثاني ١٩٢٢) متذرّعاً باعتلال صحّته<sup>(١٠)</sup>.

كلف الملك فيصل الأوّل عبد المحسن السعدون بتشكيل وزارة جديدة، فألفها في ١٨ تشرين الثاني ١٩٢٢، وشدّد العزم على إكمال انتخابات المجلس التأسيسي، واستخدم كلّ الوسائل لتحقيق هذا الغرض، فأمر باعتقال رجال الدين حسين النائيني ومهدي الخالصي وأبو الحسن الأصفهاني ونفاهم إلى خارج العراق، فضلاً عن استخدامه القوّة ضد المعارضة، وهذا لم يعجب الملك فيصل الأوّل الذي أوحى إلى السعدون بأنّ استقالته مرغوب فيها، فقدّم الأخير استقالته بشكلٍ مفاجئ بعدما قطع شوطاً كبيراً في إجراء الانتخابات.

شكّل جعفر العسكريّ وزارةً أخرى بتاريخ (٢٢ تشرين ثاني ١٩٢٣)، فكانت أولى مهام وزارته إكمال انتخابات المجلس التأسيسيّ، وحدّد يوم (٢٥ شباط ١٩٢٤) موعداً نهائياً للانتخابات، وتمتّ بالموعد المحدّد، وتمخّضت عن فوز مئة عضو، وهو العدد المقرّر للمجلس التأسيسيّ<sup>(١١)</sup>.

وفيما يتعلّق بموقف أهالي الحلّة من انتخابات المجلس التأسيسيّ، فقد كان موقفاً ضعيفاً، ويكمن السبب وراء ذلك في الفتوى التي حرّمت هذه الانتخابات، فكان لها تأثير في نفوس أبناء مدينة الحلّة والمناطق التابعة لها.

ومن الجدير بالذكر أنّ الإدارة البريطانيّة كانت عازمة منذ البداية على ضرورة التعاون مع رؤساء العشائر وكبار الملاك؛ لأنّها كانت تعتقد أنّ (من يسيطر على شيوخ العراق يسيطر على العراق)، ومن ثمّ تستطيع تحقيق أهدافها؛ لذا سعت إلى إقناع رؤساء العشائر بالدخول في المؤسّسات البرلمانيّة، على الرغم من أنّ هؤلاء لم تكن لديهم فكرة عن الخوض في مثل هذا المعترك، لاسيّما أنّ فكرة إشراك العشائر لم تكن مألوفة في العهد العثمانيّ، وأمر طبيعيّ أنّه لم تستشّر السلطات البريطانيّة مشايخ الحلّة من الدخول إلى المجلس التأسيسيّ. ومن المرجّح أنّ استعمال هذا الإجراء هو واحد من الألاعيب التي استعملها البريطانيّون من أجل تفتيت حدّة مقاطعة الانتخابات، لاسيّما أنّ منطقة الفرات الأوسط تأثرت أكثر من غيرها بفتاوى تحريم الانتخابات، فضلاً عن ضمان أكثر الأصوات لتأييد الخطط البريطانيّة في المناقشات التي سوف تجري في المجلس التأسيسيّ المزمع تشكيله، وفي المحصّلة النهائيّة فاز ستّة نواب عن لواء الحلّة، ثلاثة منهم رؤساء عشائر، وهم كلّ من الشيخ سلمان البرّاك، والشيخ عدّاي الجريان، والشيخ عمران السعدون، زيادةً على عبد الرزاق شريف، وهو من وجهاء مدينة الحلّة، ورؤوف الجادرچي، وهو من كبار ملاكي الأراضي، ومزاحم الباجه چي، وهو من

مدينة بغداد<sup>(١٢)</sup>.

افتتح الملك فيصل المجلس التأسيسي في (٢٧ آذار ١٩٢٤)، ويعدُّ افتتاحه يوماً مشهوداً في تاريخ العراق المعاصر؛ لأنه أوَّل مجلس مُنتخب، وأوَّل خطوة نحو الحياة الديمقراطية، على الرغم من كلِّ العيوب والسلبيات التي رافقت عملية الانتخاب، بل وحتَّى في القرارات والمهام التي اتَّخذها المجلس في أثناء انعقاد جلساته.

وأولى المهام التي أنجزها المجلس المصادقة على الاتفاقية العراقية البريطانية لعام ١٩٢٢ بعد مناقشات حامية ومعارضة لها داخل المجلس، ولولا الضغوط التي مارسها المندوب السامي على الملك والوزراء وأعضاء المجلس التأسيسي لما تمَّت المصادقة عليها في الساعة العاشرة من مساء (١٠ حزيران ١٩٢٤)، وهو آخر موعد حدَّده المندوب السامي لأعضاء المجلس، والذي هدَّدهم بإغلاق المجلس إذا لم تتمَّ المصادقة على المعاهدة في هذا الوقت، وبعد تصديق المعاهدة جرت مناقشة لائحة القانون الأساسي (الدستور)، وتمَّت المصادقة عليه في (١٠ تموز ١٩٢٤)، وأخيراً صادق المجلس على قانون انتخاب مجلس النواب في (٢ آب ١٩٢٤)، وهي آخر مهام المجلس التأسيسي، بعدها صدرت الإرادة الملكية في (٣ آب ١٩٢٤) بإنهاء أعماله؛ لانتهاء مهامه.

أمَّا ما يتعلَّق بنشاط نواب الحِلَّة في المجلس التأسيسي فكان ضعيفاً بشكل عام، فقلماً يشتركون في مناقشات المجلس، ولكن كان الشيوخ من أعضاء المجلس التأسيسي من الحليين من مؤيدي المعاهدة العراقية البريطانية التي عارضتها الحركة الوطنية العراقية داخل المجلس التأسيسي وخارجه، لذا تعرَّض الشيخان عدَّاي الجريان وسلمان البرَّاك إلى محاولة اغتيال من مجهولين في منطقة باب المعظَّم في بغداد، وذلك في (٢٠ نيسان ١٩٢٤)، وحمل البعض مسؤولية هذه العملية إلى الحركة الوطنية العراقية<sup>(١٣)</sup>.

## المحور الثاني

### ممثلوا الجلّة في مجلس النواب العراقي

انطوى دخول رؤساء العشائر في ميدان العمل البرلماني على العديد من المعطيات التي في مقدّماتها ازدياد القوّة المؤثّرة للعشائر العراقيّة، وهذا ما أدّى إلى إعادة النظر في الكثير من الإجراءات السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة نتيجة التركيبة الاجتماعيّة القائمة على العصبيّة، وقد حقّق شيوخ العشائر في أثناء مناقشة الدستور في المجلس التأسيسيّ امتيازات كثيرة للعشائر، منها استثناء ممثلي العشائر من شرط القراءة والكتابة، في عضوية مجلس النواب، واستطاعوا تغيير بعض المواد بما ينسجم مع العرف العشائريّ، وظهرت بوادر استغلال رؤساء العشائر للمؤسّسة السياسيّة لمنافعهم الشخصيّة، وعلى وفق هذا السياق ظهر دور رؤساء العشائر في أوّل مؤسّسة تشريعيّة للدولة العراقيّة.

ولم يقف الأمر عند هذا الحدّ، فقد انتمى الكثير من رؤساء العشائر وشيوخها إلى أحزاب مثلت مصالحهم الشخصيّة وطبقاتهم الاجتماعيّة التي لم تتعارض مع سياسة الحكومات القائمة، لكن تطوّر الأحداث وتطوّر الوعي الوطنيّ أو لأغراض شخصيّة أو فتويّة دفع البعض الآخر إلى الدخول في أحزاب المعارضة سواء أكان ذلك في البرلمان أم خارجه، الأمر الذي أدّى إلى انزعاج الدوائر البريطانيّة والحكومة؛ لذا خضعت تحركات رؤساء العشائر ممّن هم ليسوا باتجاه الحكومة إلى مراقبة السلطات الأمنيّة وتحذيراتها، ففي التقرير الذي أرسلته وزارة الداخليّة إلى متصرفيّات الجلّة والديوانيّة

وكريلاء عام ١٩٣٢، حذرت فيه الحكومة الشيوخ المعارضين من معبّة عقد اجتماعات مناوئة للحكومة، على الرغم من أنّ التقرير نبّه على أنّ الحكومة قويّة لا تخشى أيّ اجتماع، وأنها لا تتردّد في معاقبة أيّ عشيرة مهما كانت مكانتها<sup>(١٤)</sup>.

وفي جواب متصرّفية الحلة إلى وزارة الداخلية بأنّ اجتماعات بعض رؤساء العشائر ومن نواب في البرلمان مستمرة بهذا المجال، وأنّ بعض رؤساء عشيرة آل فتلة بمنطقة الهندية في نيتهم عقد اجتماع في مدينة الحلة، وتمّ تحذيرهم من عقد مثل هذه الاجتماعات<sup>(١٥)</sup>، وبرغم تحذيرات الحكومة ومراقبتها، تكرّرت الاجتماعات وامتدت إلى بغداد، وحضر بعضها النائب عمران السعدون، وتمخّضت تلك الاجتماعات إلى تقديم مطالب إلى الملك حول قلة النواب الممثلين للعشائر في المجلس التأسيسي، زيادة على أمور أخرى، وهذا ما أثر في تنامي الزعامة العشائرية في الحياتين السياسية والبرلمانية.

وبعد إنهاء مهام المجلس التأسيسي وصدور قانون انتخابات مجلس النواب، ومن أجل تشكيل مجلس نيابيّ منتخب في العراق، باشرت الحكومة العراقية بتنظيم عملية الانتخابات، فقسمت العراق إلى ثلاث دوائر انتخابية، الأولى الشمالية، وتشمل الموصل وكركوك والسليمانية، وتشمل الثانية ألوية بغداد وديالى والدليم والحلة وكريلاء والكويت، أما المنطقة الثالثة فتشمل ألوية المنتفك والعمارة والبصرة، على أن تنتخب كلّ دائرة نواباً عن دائرتها<sup>(١٦)</sup>.

بدأت انتخابات مجلس النواب في (٨ حزيران ١٩٢٥) في عهد وزارة ياسين الهاشمي التي استقالت في (٢١ حزيران ١٩٢٥)، وأتمتها وزارة عبد المحسن السعدون الثانية (٢٦ حزيران ١٩٢٥ - ٢١ تشرين الثاني ١٩٢٦) التي شهد عهدها أوّل جلسات

مجلس النّواب العراقي التي افتتحها الملك فيصل في (١٦ تموز ١٩٢٥) بخطاب العرش، ثمّ انتخب رشيد عالي الكيلانيّ رئيساً لأوّل دورة في أوّل مجلس نيابيّ عراقيّ.

بلغ عدد النّواب في هذه الدورة ثمانية وثمانين نائباً، منهم أربعة يمثلون المسيحيّين وأربعة آخرون يمثلون اليهود، ومن الجدير بالذكر أنّ الانتخابات النيابيّة في العراق لن تسلم من تدخّل الوزارات المتعاقبة، وكثيراً ما كان النّواب يُفَرَضون فرضاً على المنتخبين، وتُعرف أسماؤهم قبل موعد الانتخابات.

وقد مثل الحلّة في الدورة الانتخابيّة الأولى التي استمرّت من (١٦ تموز ١٩٢٥) حتّى (٢٨ كانون الثاني ١٩٢٨) خمسة نواب، كان الثقل العشائري فيها واضحاً، فقد انتُخب اثنان من شيوخ العشائر، هما الشيخ سلمان البرّاك والشيخ عمران السعدون، فضلاً عن رؤوف الجادر جيّ وعبد اللطيف الفلاحيّ ومزاحم الباجه جيّ<sup>(١٧)</sup>، وبإلقاء نظرة على نواب الحلّة، نجد أنّ اثنين فقط من سكّان لواء الحلّة، هما سلمان البرّاك وعمران السعدون.

أمّا الدورة الانتخابيّة الثانية التي جرت انتخاباتها في (٩ مايس ١٩٢٨)، وعقدت جلساتها الأولى في (١٩ مايس ١٩٢٨)، فقد مثل لواء الحلّة فيها كلّ من سلمان البرّاك وعبد الرزاق الأزريّ وأحمد الراوي ومصطفى إسماعيل ورؤوف الجوهريّ<sup>(١٨)</sup>، وبهذه الدورة اثنان فقط من أهالي لواء الحلّة، هم سلمان البرّاك ورؤوف الجوهريّ.

وأبرز ما شهدته الدورة الثانية مسألة توقيع معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠، وموقف المعارضة داخل البرلمان منها، الأمر الذي أدّى إلى إصدار الملك فيصل إرادة ملكيّة - وبتحريض من رئيس الوزراء نوري السعيد- بحلّ المجلس في ٢ تموز ١٩٣٠ والبدء بانتخابات جديدة تضمن مجيء نواب أكثرهم يؤيّد المصادقة على هذه المعاهدة.



جرت انتخابات الدورة الانتخابية الثالثة في (١٠ أيلول ١٩٣٠)، وعقدت جلساتها الأولى في (١ تشرين الثاني ١٩٣٠)، وقد مثل لواء الحلة فيها كل من سلمان البراك وإبراهيم الواعظ ورؤوف الأمين ورؤوف الجوهر وعبد الرزاق الرويشد<sup>(١٩)</sup>، وكلهم من سكان لواء الحلة عدا الاسم الأخير، كان منهم فقط سلمان البراك من شيوخ العشائر.

أولى مهام هذا المجلس هو المصادقة على معاهدة ١٩٣٠، وفعلاً تمت المصادقة عليها ودخلت حيز التنفيذ في (١٦ تشرين الثاني ١٩٣٠)، وكان معظم نواب الحلة من المؤيدين للمعاهدة، ولم تظهر لهم أي معارضة.

وفي هذه الدورة ظهر الوعي البرلماني لرؤساء عشائر الفرات الأوسط، بما فيهم رؤساء عشائر الحلة، فحينما شعروا بقلّة تمثيلهم في هذه الدورة أعلنوا احتجاجهم وتذمّرهم، وطالبوا برفع نسبة تمثيلهم في مجلس النواب، وقد ظهرت بيانات منددة بالانتخابات النيابية، وطالبت بمقاطعتها، وذكرت بعض المصادر أنّ بعض هذه البيانات قد لُصق على الجدران في ناحية الكفل التابعة إلى لواء الحلة<sup>(٢٠)</sup>.

وهذا إن دلّ على شيء إنّما يدلّ على تنامي اهتمام الشيوخ بالمجلس النيابي لتمثيل مناطقهم من جهة، ولمنافعهم الخاصة من جهة أخرى.

وفي عهد وزارة ناجي شوكت (٣ تشرين الثاني ١٩٣٢ - ٨ آذار ١٩٣٣) تمّ إجراء انتخابات الدورة الرابعة في (١٠ كانون الأول ١٩٣٣)، وتمخّضت عن مجلس نيابي جديد عقد جلسته الأولى في (١٨ آذار ١٩٣٤)، وقد مثل لواء الحلة فيه سلمان البراك وعمران السعدون وعبد الرزاق شريف ومصطفى عاصم وهاشم الكيلاني<sup>(٢١)</sup>، فكان اثنان من الأسماء الثلاثة الأولى من سكان لواء الحلة، وهم شيوخ عشائر.

وبعد تشكيل وزارة عليّ جودت الأيوبيّ في (٢٧ آب ١٩٣٤ - ٢٧ شباط ١٩٣٥) أقدمت هذه الوزارة على حلّ مجلس النوّاب، وصدرت إرادة ملكيّة بحلّه في (٤ أيلول ١٩٣٤)، وجرت انتخابات جديدة في (٦ كانون أول ١٩٣٥) أسفرت عن الدورة الانتخابية الخامسة، وقد مثّل لواء الحلّة فيها كلٌّ من سلمان البرّك وعدّاي الجريان وعلوان الحاج سعدون ومحمّد عبد الحسين وسلمان الباجه جي، والثلاثة الأوائل منهم شيوخ عشائر<sup>(٢٢)</sup>.

وفي عهد وزارة ياسين الهاشميّ الثانية التي شكّلها للمدّة من (١٧ آذار ١٩٣٥ - ٢٩ تشرين الأوّل ١٩٣٦) والتي كانت من أولى مهامها حلّ مجلس النوّاب في (٩ نيسان ١٩٣٥)، أعقبها انتخابات الدورة السادسة في (آب ١٩٣٥)، نتج عنها انتخاب مجلس نوّاب جديد، ونتيجةً لزيادة عدد سكّان العراق ارتفع عدد النوّاب من ٨٨ عضواً في الدورات السابقة إلى (١٠٨) أعضاء، واجتمع المجلس الجديد في (٨ آب ١٩٣٥)، وارتفع عدد ممثلي لواء الحلّة من خمسة أعضاء إلى ستّة، وهم كلٌّ من سلمان البرّك وعبود الهيمص وجعفر صميدع وعلوان العبّود وعلوان الحاج سعدون وداوود السعديّ<sup>(٢٣)</sup>، وكلّهم من شيوخ عشائر لواء الحلّة، عدا داوود السعدون من خارج اللواء.

ونتيجةً للأحداث التي شهدتها العراق بعد انقلاب بكر صدقي عام ١٩٣٦، ومجيء وزارة جديدة برئاسة حكمت سليمان، حلّت هذه الوزارة المجلس النيابيّ مباشرةً في (٣١ تشرين أول ١٩٣٦)، أي بعد يومين فقط من تشكيلها، وتمّ انتخاب الدورة السابعة في (٢٠ شباط ١٩٣٧) الذي عقد جلسته الأولى في ٢٧ شباط من هذه السنة، وقد مثّل لواء الحلّة فيها كلٌّ من محمّد الرشيد وعبد المحسن الجريان ومخيف الكتاب وعمران الحاج سعدون وكامل الجادر جي ونجيب الراوي، وكان الأربعة الأوائل شيوخ عشائر من لواء الحلّة، والآخرون من خارج اللواء<sup>(٢٤)</sup>.

غير أن مقتل بكر صدقي في آب من عام ١٩٣٧، وما أعقبه من تداعيات أدت إلى إقالة وزارة حكمت سليمان وتشكيل وزارة جديدة برئاسة جميل المدفعي (٧ آب ١٩٣٧-٢٥ كانون الأول ١٩٣٨)، ونتيجةً لسياسة إسدال الستار على الماضي التي اتبعتها المدفعي، قرّر حلّ المجلس النيابي في (٢٩ آب ١٩٣٧)، وفي (١٨ كانون أول ١٩٣٧) تمّ انتخاب مجلس جديد أسفر عن الدورة الثامنة التي عقدت أولى جلساتها في ٢٣ كانون أول، وقد مثل لواء الحلة فيها كل من سلمان البرّاك وعبد المحسن الجريان ودوهان الحسن وعمران السعدون وإبراهيم الواعظ وعبد الهادي الظاهر<sup>(٢٥)</sup>.

وبعد تشكيل نوري السعيد وزارته الثالثة في (٢٥ كانون الأول ١٩٣٨) صدرت إرادة ملكية بحلّ مجلس النواب في (٢٢ شباط ١٩٣٩)، لكن مقتل الملك غازي<sup>(٢٦)</sup> في ٤ نيسان ١٩٣٩ استدعى ضرورة عقد مجلس النواب للمصادقة على ترشيح الأمير عبد الإله وصياً على عرش الملك الطفل فيصل الثاني ابن غازي الأول، وبما أنّ الانتخابات الجديدة لم تُنجز بعد، الأمر الذي دفع بالحكومة إلى استدعاء المجلس المنحل إلى الاجتماع في (٦ نيسان ١٩٣٩) حتّى يصادق على الترشيح بناءً على أحكام المادة ٢٢ من الدستور العراقي، بعدها أُجريت انتخابات جديدة في حزيران ١٩٣٩ مثلت الدورة الانتخابية التاسعة، ومثل الحلة فيها سلمان البرّاك ومحمد الباقر وعبود الهيمص وعلوان الحاج سعدون وصادق البصّام وعبد الهادي الظاهر<sup>(٢٧)</sup>، واستقال عبد الهادي الظاهر وانتخب محله أحمد مختار بابان، وتوفيّ علوان الحاج سعدون فانتخب أخوه عمران الحاج سعدون، وتوفيّ عمران فانتخب محله تحسين العسكري<sup>(٢٨)</sup>.

وتعدّ الدورة التاسعة والمجلس الذي تمخّص منها أول مجلس في تاريخ الحياة النيابية العراقية تكون اجتماعاته الأربعة كاملة، فبدأت هذه الدورة باجتماع مجلس النواب اجتماعاً غير اعتيادي في (١٣ حزيران ١٩٣٩)، واستمرّ إلى ٣١ تشرين أول،

وبلغت جلساته ٣٠ جلسة، وفي تشرين الثاني بدأ الاجتماع الاعتيادي الأوَّل وامتدَّ إلى (٣٠ نيسان ١٩٤٠)، وقد بلغ عدد جلساته ٣٢ جلسة، وفي (٥ تشرين ثاني ١٩٤٠) بدأ الاجتماع الثاني واستمرَّ إلى (٣١ آذار ١٩٤١)، وكانت عدد جلساته (٣٩) جلسة، ثمَّ بدأ الاجتماع الثالث في (١ تشرين الثاني ١٩٤١) واستمرَّ إلى منتصف (أيار ١٩٤١)، وكانت عدد جلساته (٤٩) جلسة، وبدأ الاجتماع الرابع في (١ تشرين الثاني ١٩٤٢)، وكان عدد جلساته (٤٩) جلسة، وبعد نهاية هذا الاجتماع صدرت الإرادة الملكيَّة بحلِّ المجلس بتاريخ (٩ حزيران ١٩٤٣).

وبعد أن حُلَّت الدورة الانتخابية التاسعة، سُرع بانتخابات الدورة العاشرة التي تمخَّضت عن فوز ستَّة نواب عن لواء الحِلَّة، هم سلمان البرَّاك وجعفر حمدي وغضبان الجريان ودوهان الحسن وجعفر القزويني وباقر سر كَشك، واستقال الأخير وحلَّ محله محمَّد حسن كبَّه، وبدأ اجتماعه غير الاعتيادي في ٩ تشرين الأول ١٩٤٣، وانتُخب نائب الحِلَّة سلمان البرَّاك رئيسًا لمجلس النواب في هذه الدورة، وقد صدرت الإرادة الملكيَّة بحلِّ هذا المجلس في ٣١ أيار ١٩٤٦.

أمَّا الدورة الانتخابية الحادية عشرة، فقد بدأت أوَّل جلساتها باجتماع غير اعتيادي في ١٧ آذار ١٩٤٧، وقد صدرت الإرادة الملكيَّة بحلِّه في ٢٢ شباط ١٩٤٨، وقد ازداد عدد أعضاء مجلس النواب نتيجة لزيادة عدد نفوس العراق، وازداد أيضًا عدد نواب الحِلَّة إلى عشرة نواب، وهم: جعفر القزويني ومحسن الجريان وغضبان الجريان وموسى العلوان وسلمان البرَّاك وعبد الهادي صالح وأحمد زكي وعبد المنعم الرشيد ودوهان الحسن، ومن خلال ملاحظة أسماء نواب الحِلَّة نجد أن ستَّة منهم هم شيوخ عشائر.

أمَّا الدورة الثانية عشرة التي بدأت جلساتها بالاجتماع غير الاعتيادي في (٢١ حزيران ١٩٤٨)، واستمرَّ حتَّى (٣٠ حزيران ١٩٥٢)، وصدرت الإرادة الملكيَّة

بحلّه، وهي الدورة الثانية بعد الدورة الانتخابية التاسعة التي تكمل مدّتها القانونية بأربعة سنوات وأربعة اجتماعات، وقد مثل الحِلَّة في هذه الدورة كلُّ من: عبد الوهاب مرجان، عبد الرزاق شريف، مخيف الكتاب، جعفر القزويني، عبد عليّ حسن، جعفر صميدع، محسن الجريان، مهدي شخير، غانم الشمران، عبد المنعم الرشيد، وقد انتخب عبد الوهاب مرجان رئيسًا لمجلس النّوّاب في هذه الدورة، واستمر في كلِّ الدورات اللاحقة رئيسًا لمجلس النّوّاب حتّى نهاية العهد الملكيّ في ٤ تموز ١٩٥٨.

أمّا الدورة الانتخابية الثالثة عشرة التي بدأت اجتماعاتها في (٢٤ كانون الثاني ١٩٥٣) واستمرت اجتماعاتها حتّى (٢٨ نيسان ١٩٥٤)، إذ صدرت الإرادة الملكيةّ بحلّ المجلس، وقد مثل لواء الحِلَّة كلُّ من: جعفر الصميدع، حسن المطيري، محسن الجريان، عبود الهيمص، عبد الرحمن جودت، عبد الهادي صالح، مخيف كتاب، غانم الشمران، عبد الوهاب مرجان، وعبد المنعم الرشيد.

وقد مثل الحِلَّة في الدورة الانتخابية الرابعة عشرة التي بدأت جلساتها في (١٦ تموز ١٩٥٤) كلُّ من: جعفر صميدع، عبد الرحمن جودت، محسن الجريان، عبد المنعم الرشيد، عبد الوهاب مرجان، عبود الهيمص، عبد الهادي الصالح، مخيف كتاب، حسن المطيري، غانم الشمران، إلّا أنّ هذه الدورة لم تستمر سوى تسعة أيام فقط، وصدرت الإرادة الملكيةّ بحلّها، ولم تحقّق إلّا جلسة واحدة<sup>(٢٩)</sup>.

أمّا الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، فإنّها الدورة الثالثة التي أكملت مدّتها القانونيّة، وهي أربع سنوات وحقّقت أربعة اجتماعات بكلّ جلساتها، وقد بدأت هذه الدورة أوّل اجتماعاتها في (١٠ أيلول ١٩٥٤)، واستمرت جلساتها حتّى صدرت الإرادة الملكيةّ بحلّها بعد آخر جلسة عقدتها في ٢٧ آذار ١٩٥٨، وقد مثل الحِلَّة في هذه الدورة كلُّ من: عبد الهادي صالح، وعبد المنعم الرشيد، وعبد الرحمن جودت، وموسى

العلوان، وعبد الوهاب مرجان، وغانم الشمران، ومحسن الجريان، وحسن المطيري، ومخيف الكتاب، وعبود الهيمص.

وأخيراً الدورة الانتخابية السادسة عشرة التي بدأت جلساتها بالاجتماع غير الاعتيادي في (١٠ أيار ١٩٥٨)، وعقدت جلسات فقط، وانتهت هذه الدورة نتيجة للإطاحة بالنظام الملكي العراقي، وإعلان النظام الجمهوري، وبذلك انتهت تجربة ديمقراطية استمرت (٣٣) سنة بكلِّ إيجابياتها وسلبياتها، ولكن نقول للحقيقة التاريخية إنَّ التجارب الديمقراطية التي جاءت بعدها لم تكن أفضل منها، وقد مثَّل لواء الحِلَّة في هذه الدورة كلُّ من: عبد الوهاب مرجان، حسن المطيري، حمدان العداي، عبود الهيمص، عبد الرحمن جودت، غانم الشمران، عبد المنعم الرشيد، أنور الجوهري، مخيف الكتاب، عبد الهادي الصالح.

ولا بدَّ من الإشارة إلى أنَّ عدد أعضاء مجلس النواب في أوَّل جلسة كان (٨٨) عضواً، وارتفع إلى (١٠٨) أعضاء بدءاً من الدورة الانتخابية السادسة، وارتفع إلى (١٣٧) نائباً في الدورة الحادية عشرة، وإلى (١٤٨) عضواً في الدورة الانتخابية السادسة عشرة.

ومن خلال التمعُّن في أسماء الدورات الانتخابية لمجلس النواب من الدورة الأولى وحتى الدورة السادسة عشرة، نجد أنَّ نواباً معيَّنين عن لواء الحِلَّة تكرَّروا مرَّات كثيرة في هذه الدورات، في حين لم يحصل آخرون إلاَّ الفوز بدورة واحدة، وأنَّ عدد النواب الذين مثلوا الحِلَّة في دورات المجلس النيابي (٤٩) نائباً، وسنذكر كلَّ نائب وعدد الدورات التي شارك فيها.

• سلمان البرَّاك: وقد فاز بـ(١٠) دورات.

- محسن الجريان: وقد فاز بـ(٧) دورات.
- فاز كلٌّ من عبود الهيمص ومخيف الكتاب وعبد الوهاب مرجان وعبد المنعم الرشيد بـ(٦) دورات.
- فاز كلٌّ من عمران الحاج سعدون وعبد الهادي صالح وغانم الشمران بـ(٥) دورات.
- فاز كلٌّ من جعفر صميدع وحسن المطيري وعبد الرحمن جودة بـ(٤) دورات.
- فاز كلٌّ من علوان الحاج سعدون ودوهان الحسن وجعفر القزويني بـ(٣) دورات.
- فاز كلٌّ من رؤوف الجوهر وعبد الهادي الظاهر وإبراهيم الواعظ عبد الرزاق شريف وغضبان الجريان وموسى العلوان بدورتين لكلّ منهم.
- فيما فاز الآخرون بدورة واحدة، وهم كلٌّ من: رؤوف الجادرچي، عبد اللطيف الفلاحيّ، مزاحم الباجه چي، عبد الرزاق الأزريّ، أحمد الراوي، مصطفى إسماعيل، رؤوف الأمين، عبد الرزاق الرويشديّ، مصطفى عاصم، هاشم الكيلانيّ، سليمان الباجه چي، عدّاي الجريان، محمّد عبد الحسين، داود السعدي، علوان العبّود، كامل الجادرچي، نجيب الراوي، محمّد الرشيد، صادق حبة، محمّد الباقر، تحسين العسكريّ، جعفر حمّدي، باقر سرکشك، أحمد زكي الخياط، عبد عليّ حسن، مهدي شخير، حمدان العدّاي، أنور الجوهر.
- ومن الجدير بالذكر أنّ كثيرًا من النوّاب الذين مثلوا الحِلّة في مجلس نوّاب العهد الملكيّ هم ليسوا من سكّان لواء الحِلّة، إنّما من ألوية أخرى، وبخاصّة بغداد.
- لم يكن للنوّاب بشكلٍ عام أي امتيازات ولا رواتب شهرية ولا تقاعدية بعد خروجهم من مجلس النوّاب.



## الخاتمة

من خلال دراستنا للحياة النيابيّة في العراق، ودور نواب الحلّة فيها، استنتجنا الآتي:

- إنّ السواد الأعظم من الشعب العراقيّ في تلك المدّة لا يفقه الديمقراطية ومعناها، وإنّ من يتحكّم بالانتخابات هم فئة قليلة من الشيوخ وتجار المدن.
- إنّ الشعب العراقيّ في الريف لا يعي ما ينتخب، والشيخ هو الذي يصوّت نيابة عنه وعن كلّ أفراد عشيرته، وربّما لا يعرف معظمهم أنّ هناك انتخاباً. أمّا في المدن فالمخاتير هم من يعوّضون عن معظم الناخبين، وتأتي لهم الأوامر أكثر الأحيان من المتصرّف؛ لينتخبوا أشخاصاً معيّنين.
- إنّ الانتخابات لم تسلم من تدخّل الوزارات المتعاقبة، وكثيراً ما كان النواب يُفرضون فرضاً على المنتخبين، وربّما تُعرف أسماؤهم قبل موعد الانتخابات، وهذا ما حدث في لواء الحلّة وكثير من الألوية العراقيّة.
- لم يظهر نشاط واضح لأكثر نواب الحلّة في أكثر الدورات الانتخابيّة، واقتصر الحديث على عدد منهم، مثل سلمان البرّاك وعبود الهيمص، أمّا الآخرون فنادرًا ما يتحدثون أو لا يتحدثون على الإطلاق في كلّ اجتماعات الدورة التي انتُخب فيها.
- غلب على عدد من نواب الحلّة الغيابات المتكرّرة من اجتماعات مجلس النواب، بل

إنَّ أحدَ النَّوَّابِ لم يحضر ولا جلسة واحدة من الدورة الانتخابية الخامسة؛ متعذراً بمرضه.

• كان معظم نواب الحِلَّة يؤيِّد كلَّ لائحةٍ ترضى بها الحكومة، وقلَّما نجد من يعارض الحكومة، بل إنَّ البعض راح يجامل الحكومة أو يتملَّق لها بشتَّى الطرق، وهذا ما وجدناه في مشاركة أحد نواب الحِلَّة في الاقتراح المقدَّم لوضع تمثال لبكر صدقي بعد انقلابه في أشهر ساحات بغداد؛ لأنَّهم وصفوه (البطل الذي أنقذ الأمَّة) بحسب زعمهم.

• تكرار انتخاب بعض شيوخ العشائر في الدورات الانتخابية المتتالية، فنلاحظ مثلاً أنَّ سلمان البرَّاك انتُخب لعشر دوراتٍ متتالية منذ الدورة الأولى حتَّى وفاته سنة ١٩٤٩، ولو طال به العمر لفاز بدورات أخرى.

• اقتصر في كلِّ انتخابات مجلس النَّوَّاب على فوز شيوخ عشائر محدَّدة في لواء الحِلَّة، وبخاصَّة عشيرة ابو سلطان، إذ لا تخلو دورة انتخابية من فوز اثنين أو ثلاثة منهم، ثمَّ بني حسن، ثمَّ الجبور.

• إنَّ عدد الدورات الانتخابية منذ الدورة الأولى سنة ١٩٢٥ حتَّى عام ١٩٥٨ بلغ ستَّ عشرة دورة انتخابية، وكانت معظم هذه الدورات قصيرة بحيث إنَّ الدورة الرابعة عشرة لم يزد عمرها على تسعة أيَّام فقط من (٢٦ تموز ١٩٥٤) حتَّى (٣ آب ١٩٥٤)، ولم تكمل أيِّ من هذه الدورات مدَّتها القانونية المقرَّرة وهي أربع سنوات سوى ثلاث دورات، الدورة الانتخابية التاسعة، والدورة الانتخابية الثانية عشرة، والدورة الانتخابية الخامسة عشرة، وتأسيساً على ذلك يمكن أن نستنتج أنَّ السلطة التشريعية ضعيفة، وأنَّ أمر حلِّ المجلس أو إبقائه مرهون بإرادة رئيس الوزراء.

- ترأس اثنان من نوابِ الجلَّة مجلس النّواب في العهد الملكيِّ، وهما سلمان البرّاك الذي أصبح نائباً للرئيس المجلس في الدورة الخامسة، ورئيساً لمجلس النّواب في الجلسة العاشرة، وعبد الوهاب مرجان الذي أصبح رئيساً لمجلس النّواب منذ الدورة الثانية عشرة وحتى الجلسة السادسة عشرة وبشكلٍ متواصل، وهي آخر دورات مجلس النّواب في العهد الملكيِّ.
- حصول اثنين فقط من نواب الجلَّة على حقائب وزارية، الأوّل سلمان البرّاك الذي تسلّم ٤ حقائب وزارية، الأولى في وزارة السعدون الثالثة (١٤ كانون الثاني ١٩٢٨-٢٠ كانون الثاني ١٩٢٩)، وشغل حقيبة وزارة الري والزراعة، وفي وزارة توفيق السويدي التي شكّلها في ٢٨ شباط ١٩٢٩، وشغل وزارة الري والزراعة أيضاً، والثالثة في وزارة نوري السعيد السابعة (٨ تشرين أول ١٩٤٢-٢٥ كانون أول ١٩٤٣) وزيراً للاقتصاد، وفي المرّة الرابعة شغل وزارة الاقتصاد أيضاً في وزارة نوري سعيد الثامنة (٢٥ كانون أول ١٩٤٣-٣ حزيران ١٩٤٤)، وحينها سافر نوري سعيد إلى القدس في ١٠ تشرين أول ١٩٤٣ أصبح سلمان البرّاك وكيلاً لرئيس الوزراء، ووزيراً للدفاع وكالة في حكومة نوري سعيد الثامنة.
- أمّا عبد الوهاب مرجان فأصبح وزيراً في أربع وزارات هي: وزيراً للاقتصاد في وزارة مزاحم الباجه جي (٢٦ حزيران ١٩٤٨-٦ كانون الثاني ١٩٤٩)، ووزيراً للاقتصاد والمواصلات، وكيلاً لوزارة الماليّة في وزارة نوري السعيد الحادية عشرة (١٥ أيلول ١٩٥٠-١٠ تموز ١٩٥٢)، ووزيراً للمواصلات والأشغال في وزارة المدفعيّ السادسة (٢٩ كانون الثاني ١٩٥٣-٥ أيار ١٩٥٣)، ووزيراً للزراعة في وزارة نوري السعيد الثانية عشرة (٣ آب ١٩٥٤-١٧ كانون أول ١٩٥٥)، ثمّ أصبح رئيساً للوزراء للمدّة من (١٥ كانون أول ١٩٥٧-٢ آذار ١٩٥٨).

## هوامش البحث

- (١) للمزيد من التفاصيل عن مجلس المبعوثان ينظر: عصمت برهان الدين عبد القادر، دور النوّاب العرب في مجلس المبعوثان، ١٩٠٨-١٩١٤، رسالة ماجستير مقدّمة إلى كليّة الآداب، جامعة الموصل، ١٩٨٩.
- (٢) ساطع الحصريّ، البلاد العربيّة والدولة العثمانيّة، بيروت، ١٩٦٠، ص ٦٤.
- (٣) تولّى محمّد رشاد الخلافة والسلطنة باسم محمّد الخامس بعد إقالة السلطان عبد الحميد الثاني من قبل قادة الانقلاب في ١٤ نيسان ١٩٠٩. ينظر: محمّد الهلاليّ، المصدر السابق، ص ٢٠٨.
- (٤) للمزيد من التفاصيل عن الشيخ محمّد تقي الشيرازيّ وفتواه ينظر: عبّاس نعمّة، محمّد تقي الشيرازيّ ودوره السياسيّ في مرحلة الاحتلال البريطانيّ للعراق ١٩١٨-١٩٢٠، رسالة ماجستير، كليّة التربية، جامعة بابل، ٢٠٠٥.
- (٥) حسين جميل، الحياة النيابيّة في العراق ١٩٢٥-١٩٤٦ وموقف جماعة الأهاليّ منها، بغداد، ١٩٨٣، ص ٩٧.
- (٦) يوسف كركوش، المصدر السابق، ص ١٧٤.
- (٧) المس بيل، فصول من تاريخ العراق القريب، ترجمة: جعفر الحياّط، بيروت، ٢٠٠٤، ص ٣٨٨.
- (٨) للمزيد من التفاصيل ينظر: علاء عزيز كريم، موقف الحوزة العلميّة في النجف الأشرف من التطوّرات السياسيّة في العراق ١٩٢١-١٩٢٤، رسالة ماجستير غير منشورة، كليّة التربية، جامعة بابل، ٢٠٠٧.
- (٩) للمزيد من التفاصيل عن المجلس التأسيسيّ ينظر: محمّد مظفر الأدهميّ، المجلس التأسيسيّ العراقيّ، ط ٢، بغداد، ١٩٨٩.
- (١٠) مجيد خدّوري، نظام الحكم في العراق، بغداد، ١٩٤٩، ص ٣٠.
- (١١) عبد الأمير هادي العكّام، الحركة الوطنيّة في العراق ١٩٢١-١٩٣٣، النجف الأشرف، ١٩٧٥، ص ١٠٦.
- (١٢) د.ك.و، ملفّات البلاط، كتاب وزارة الداخليّة المرقّم س/٦٥٤، في ٤ آب ١٩٣٢، إلى متصرفيّات الحليّة والديوانية وكر بلاء.

(١٣) د.ك.و، مَلَفَات البلاط، كتاب متصرفيَّة الجلَّة المرقَّم س/ ٩٢١٣، في (١ أيار ١٩٣٢) إلى وزارة الداخلية.

(١٤) للمزيد من التفاصيل ينظر: حسين جميل، المصدر السابق.

(١٥) م.م.ن، الدورة الانتخابيَّة الأولى، الاجتماع غير الاعتيادي والجلسة رقم (١) في ١٩ مايس في (١٦ تموز ١٩٢٥)، ص ٤.

(١٦) م.م.ن، الدورة الانتخابيَّة الثانية، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٢٨، الجلسة رقم (١) في ١٩ مايس ١٩٢٨، ص ٣.

(١٧) م.م.ن، الدورة الانتخابيَّة الثالثة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة، ١٩٣٠، الجلسة رقم (١) في (١ تشرين الثاني ١٩٣٠)، ص ٤.

(١٨) أحمد عبد الصاحب الناجي، المصدر السابق، ص ١١٤.

(١٩) م.م.ن، الدورة الانتخابيَّة الرابعة، الاجتماع غير الاعتيادي، الجلسة رقم (١) في ٨ آذار ١٩٣٤، ص ٢.

(٢٠) م.م.ن، الدورة الانتخابيَّة الخامسة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٤، الجلسة رقم (١) في ٢١ كانون أوَّل ١٩٣٤، ص ٣.

(٢١) م.م.ن، الدورة الانتخابيَّة السادسة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٥، الجلسة رقم (١)، في (٨ آب ١٩٣٥)، ص ٥.

(٢٢) م.م.ن، الدورة الانتخابيَّة السابعة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٧، الجلسة رقم (١) في (٢٧ شباط ١٩٣٧)، ص ٤.

(٢٣) م.م.ن، الدورة الانتخابيَّة الثامنة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٧، الجلسة رقم (١) في ٢٧ شباط ١٩٣٧، ص ٣.

(٢٤) للمزيد من التفاصيل عن مقتل الملك غازي وما تلاه من أحداث ينظر: رجاء حسين الخطَّاب، المسؤوليَّة التاريخيَّة في مقتل الملك غازي، بغداد، ١٩٨٥.

(٢٥) م.م.ن، الدورة الانتخابيَّة التاسعة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٩، الجلسة رقم (١) في (١٣ حزيران ١٩٣٩)، ص ٣.

(٢٦) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقيَّة، ج ١، ط ٧، بغداد، ص ٣٠١.

(٢٧) للمزيد من التفاصيل ينظر: عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق.

(٢٨) للمزيد من التفاصيل ينظر: يحيى كاظم المعموري، سلمان البرَّاك.

(٢٩) للمزيد من التفاصيل ينظر: حسن أحمد إبراهيم، المصدر السابق.